قسم العلوم السياسية

محاضرات التنظيم الدولي المعاصر

موجهة لسنة الثانية ماستر

تخصص علاقات الدولية

الموسم الجامعي 2024/2023

في مصطلحات الدراسة:

تشير كلمة المنظمة الدولية اختلاف في دلالة المعنى مع مصطلحات قريبة منها وهي؛ (النظام الدولي ، والتنظيم الدولي المنظمة الدولية).

- النظام الدولي: يقصد به أنه مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية.

- التنظيم الدولي: يقصد به دراسة كافة الأشكال المؤسسية التى تهدف إلى تنظيم عملية تدفق العلاقات بين الدول ،منظورا الى هذه الأخيرة باعتبارها تكوينات اجتماعية Sociales Structures وليس باعتبارها مجرد أشخاص قانونية تتمتع بالسيادة فقط[1].

خصائص التنظيم الدولي:-

- العضوية في المنظمات الدولية اختيارية، فالتنظيم الدولي شأنه شأن التعاون الدولي يقوم على رضا الدول لأن المنظمة الدولية ليست حكومة عالمية فوق الدول وإنما هي تجمع اختياري ناتج عن اتحاد إرادات الدول المكونة للمنظمة الدولية.
- يهدف التنظيم الدولي إلى تحقيق مصالح مشتركة عن طريق التعاون الاختياري بين الدول ذات السيادة. ففكرة التنظيم الدولي مؤسسة على فكرة الدولة ذات السيادة فهو بذلك مجرد أداة لتنظيم وتنسيق العلاقات فيما بين الدول مستقلة في أمور محددة.
- الاهتمام بمصالح الجماعة الدولية فالتنظيم الدولي لا يهتم بمصالح فردية بين دولتين أو أكثر وإنما بالمصالح المشتركة للجماعة الدولية.
- نبذ الحرب كوسيلة لحل المنازعات الازلية واعتبارها عملاً غير مشروع واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل مثل هذه المنازعات.
- يتطلب التنظيم الدولي وجود أجهزة خاصة مزودة بسلطات محددة لتحقيق المصالح المشتركة التي يهدف إليها التنظيم الدولي وهو ما يعرف بالمنظمات الدولية وفروعها التي تقوم بتحقيق تلك المصالح[2].

- المنظمة الدولية: يقصد بها كيان قانوني أو وحدة قانونية تضم مجموعة من الدول ، تنشأ من خلال اتفاق دولي وتتكون من أجهزة أو فروع دائمة، وتتمتع بإرادة ذاتية مستقلة في ومواجهة الدول المكونة لها لتحقيق أهداف معينة [3].

---

[1] -

[2] -

كما أن المنظمة دولية؛ مؤسسة تستقطب أعضاء من ثلاث دول على الأقل، ولها أنشطة في عدة دول، ويجتمع أعضاؤها معًا بموجب اتفاق رسمي. اتحاد الجمعيات الدولية، وهو هيئة تنسيقية، يفرق بين أكثر من 250 المنظمات الحكومية الدولية (IGOs)، التي تم إنشاؤها بموجب اتفاقيات حكومية دولية وأعضاؤها من الدول، وما يقرب من 6000، المنظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية)، التي يكون أعضاؤها جمعيات أو أفرادًا.

يتراوح حجم المنظمات الحكومية الدولية من ثلاثة أعضاء إلى أكثر من 185 (على سبيل المثال، الأمم المتحدة [UN])، ويختلف تمثيلها الجغرافي من منطقة عالمية واحدة (على سبيل المثال، منظمة الدول الأمريكية) إلى جميع المناطق (على سبيل المثال، صندوق النقد الدولي). في حين أن بعض المنظمات الحكومية الدولية مصممة لتحقيق غرض واحد (على سبيل المثال، المنظمة العالمية للملكية الفكرية)، وتم تطوير منظمات أخرى للقيام بمهام متعددة (على سبيل المثال، منظمة حلف شمال الأطلسي). يمكن أن تكون هياكلها التنظيمية بسيطة أو معقدة للغاية اعتمادًا على حجمها ومهامها.

على الرغم من أن المنظمات الدولية الناشئة تم تشكيلها من قبل دول المدن اليونانية وتم تصورها لكتاب أوروبيين مثل بيير دوبوا (حوالي 1250–ج. 1320) وإميريك Crucé (حوالي 1590–1648)، ولم تظهر بشكلها المعاصر حتى القرن التاسع عشر. بعد الثورة الفرنسية والحروب النابليونية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن الثامن عشر، في القرن التاسع عشر، كان زعماء القوى الأوروبية الكبرى يجتمعون بشكل دوري، في نظام للتشاور يعرف باسم اتحاد أوروبا، لمحاولة الحفاظ على الوضع الراهن وحماية حكوماتهم من التمرد الداخلي. في وقت لاحق من القرن التاسع عشر، تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الدولي للبرق (1865؛ الآن الاتحاد الدولي للاتصالات)، لتقديم خدمات متخصصة وأداء مهام محددة. وفي عامي 1899 و1907 اجتمعت الدول الأوروبية وغير الأوروبية لوضع قواعد لتنظيم التسلح وإدارة الحرب. أنتجت هذه المؤتمرات اتفاقيات لاهاي، والتي تضمنت اتفاقيات بشأن التسوية السلمية للحرب، ومعاملة أسرى الحرب ، وحقوق الدول المحايدة. كانت هذه الاجتماعات والاتفاقيات المتنوعة بمثابة التجارب الأولى للمنظمات الدولية في القرن العشرين، مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة (الأمم المتحدة). بفضل الترابط السياسي والاقتصادي المتبادل والتقدم في الاتصالات والنقل الذي تطور بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الأمم المتحدة محور شبكة من المنظمات الدولية.

تخدم المنظمات الدولية العديد من الوظائف المتنوعة، بما في ذلك جمع المعلومات ومراقبة الاتجاهات (على سبيل المثال، العالم منظمة الأرصاد الجوية)، وتقديم الخدمات والمساعدات (على سبيل المثال،

منظمة الصحة العالمية)، وتوفير منتديات للمساومة (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي) وتسوية النزاعات (على سبيل المثال، منظمة التجارة العالمية). ومن خلال توفير المؤسسات السياسية التي تستطيع الدول من خلالها العمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة، تستطيع المنظمات الدولية أن تساعد في تعزيز السلوك التعاوني. تخدم المنظمات الحكومية الدولية أيضًا أغراضًا مفيدة للدول الفردية، والتي غالبًا ما تستخدمها كأدوات السياسة الخارجية من أجل إضفاء الشرعية على تصرفاتها وتقييد سلوك الدول الأخرى.

على الرغم من أن العمليات اليومية لمعظم المنظمات الدولية تتم إدارتها من قبل بيروقراطيات دولية متخصصة، إلا أن السلطة النهائية تقع على عاتق أعضاء الدولة. غالبًا ما تعمل المنظمات الحكومية الدولية بشكل وثيق مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية (على سبيل المثال، Greenpeace ومنظمة العفو الدولية)، والتي تخدم العديد من نفس الوظائف التي تؤديها نظيراتها من المنظمات الحكومية الدولية وتكون مفيدة بشكل خاص لحشد الدعم العام ومراقبة فعالية المساعدة الدولية، وتوفير المعلومات والخبرة. على الرغم من أن العديد من آلاف المنظمات غير الحكومية توجه أنشطتها نحو البلدان الأقل نموًا في إفريقيا وآسيا، وبعضها يتمتع بأشكال استبدادية من الحكم، وتتمركز معظم هذه المجموعات في دول متقدمة ذات أنظمة سياسية تعددية. هناك نسبة صغيرة فقط من المنظمات غير الحكومية ذات نطاق دولي، على الرغم من أنها لعبت دورًا متزايد الأهمية في العلاقات الدولية.

هناك اختلاف كبير بين القانون الدولي في القرنين التاسع عشر والحادي والعشرين، وهو المكانة البارزة التي يشغلها الآن المنظمات الدولية. يختلف حجم ونطاق المنظمات الدولية. وقد تكون ثنائية أو دون إقليمية أو إقليمية أو عالمية، وقد تعالج اهتمامات ضيقة نسبيًا أو واسعة جدًا. كما تختلف السلطات والواجبات المخصصة للمنظمات الدولية بشكل كبير. بعض المنظمات الدولية معترف بها قانونيًا كجهات فاعلة دولية - وبالتالي فهي مسؤولة عن انتهاكات للالتزامات القانونية الدولية - في حين أن البعض الآخر ليس كذلك.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت المنظمة الدولية الرائدة هي الأمم المتحدة. على الرغم من أن الجمعية العامة لا يجوز لها سوى إصدار قرارات غير ملزمة، إلا أن يمكن مجلس الأمن أن يأذن باستخدام القوة في حالة وجود تهديد أو انتهاك السلام والأمن الدوليين أو العدوان. منذ نهاية الحرب الباردة، قام المجلس بتوسيع تعريف التهديد أو انتهاك السلام والأمن الدوليين ليشمل تشمل ليس فقط الصراعات الدولية ولكن أيضًا الصراعات الداخلية (على سبيل المثال، في يوغوسلافيا والصومال وليبيريا ورواندا) وحتى الإطاحة بحكومة ديمقراطية والاضطرابات اللاحقة وحركات اللاجئين (على سبيل المثال، في هايتي).

طوّرت منظمات دولية أخرى أدوارًا مهمة في العلاقات الدولية. وهي تشمل البنك الدولي، الذي يقدم المساعدات لتعزيز التنمية الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي، الذي يساعد البلدان على إدارة مشاكل ميزان مدفوعاتها، ومنظمة التجارة العالمية، التي تشرف وتنظم التجارة الدولية. المنظمات والاتفاقيات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة، وتحكم المناطق التي تقع تقليديًا ضمن الولاية القضائية المحلية للدول (على سبيل المثال، التجارة، ، ومعايير العمل). في بداية القرن الحادي والعشرين، كان من الواضح أن الأفراد والمنظمات الدولية سيلعبون دورًا حيويًا متزايدًا في العلاقات الدولية والقانون الدولي للبيئة.[4]

- **الاتجاهات النظرية : رؤية بعض منظري العلاقات ا لدولية للتنظيم الدولي**

يطرح المنظر في العلاقات الدولية روبرت أو. كيوهين فكرة أنه من الممكن أن نفهم الأنظمة الدولية باعتبارها نتائج لسلوك عقلاني من جانب الجهات الفواعل فالدول في المقام الأول التي أنشأتها والأنظمة مطلوبة جزئياً لأنها تعمل على تسهيل عقد الاتفاقيات، من خلال توفير المعلومات وخفض تكاليف المعاملات في السياسة العالمية؛ فالزيادة في الترابط بين القضايا – زيادة "كثافة القضايا" – سيؤدي إلى زيادة الطلب على الأنظمة. وبقدر ما تنجح الأنظمة في توفير معلومات عالية الجودة، من خلال عمليات مثل بناء معايير مقبولة بشكل عام أو تطوير العلاقات الحكومية العابرة للحدود، فإنها تخلق الطلب على استمرارها، حتى لو كانت الظروف الهيكلية (مثل الهيمنة) التي في ظلها تم تزويدهم بالتغيير لأول مرة؛ ومن ثم فإن تحليل الطلب على الأنظمة الدولية يساعدنا على فهم الفترات الفاصلة بين التغيير الهيكلي وتغيير الأنظمة، فضلاً عن تقييم أهمية شبكات السياسات العابرة للحكومات.

تبدو العديد من تأكيدات النظرية البنيوية إشكالية في ضوء هذا التحليل، قد لا تكون الهيمنة شرطاً ضرورياً لاستقرار الأنظمة الدولية؛ وقد تكون الأنماط السابقة من التعاون المؤسسي قادرة على التعويض، إلى حد ما، عن التشرذم المتزايد للسلطة[5].

نحن ندرس الأنظمة الدولية لأننا مهتمون بفهم النظام في السياسة العالمية، قد يكون الصراع هو القاعدة؛ وإذا كان الأمر كذلك، فإن أنماط التعاون المؤسسية تحتاج بشكل خاص إلى التوضيح، يبدأ التحليل النظري للأنظمة الدولية بما يعتبر على الأقل شذوذًا ظاهريًا من وجهة نظر النظرية الواقعية: وجود العديد من «مجموعات المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار الضمنية أو الصريحة التي حولها توقعات الفاعلين»، "تتقارب" في مختلف جميع مجالات العلاقات الدولية؛ تسعى هذه الورقة لمحاولة تحسين فهمنا للنظام الدولي والتعاون الدولي، من خلال تفسير تشكيل النظام الدولي الذي يعتمد بشكل كبير على تحليل

---

[4] -

[5] -

الاختيار العقلاني في تقليد العقد الاجتماعي النفعي، واكتشاف لماذا يجب على الفواعل ذات المصلحة الذاتية في السياسة العالمية أن تسعى إلى ذلك؟

طرح الباحث أيضا أن هناك ظروف معينة، لإنشاء أنظمة دولية من خلال الاتفاق المتبادل؛ وكيف يمكننا حساب التقلبات بمرور الوقت في عدد ومدى وقوة الأنظمة الدولية، على أساس الحسابات العقلانية في ظل ظروف مختلفة.

وشدد على «نظرية استقرار الهيمنة»:" The 'theory of hegemonic stability"وهي وجهة النظر القائلة بأن تركيز القوة في دولة مهيمنة واحدة يسهل تطوير أنظمة قوية، وأن تجزئة القوة يرتبط بانهيار الأنظمة. ومع ذلك، تفشل هذه النظرية في تفسير الفترات الفاصلة بين التغيرات في هياكل القوة والتغيرات في الأنظمة الدولية؛ لا يأخذ في الاعتبار جيدًا التفاوت في استمرارية المؤسسات المختلفة ضمن مجال قضية معينة؛

ويتجنب معالجة السؤال عن سبب إنشاء الأنظمة الدولية. تبدو الآن أكثر اتساعًا في السياسة العالمية مما كانت عليه خلال الفترات السابقة (مثل أواخر القرن التاسع عشر) من القيادة المهيمنة المفترضة. تسعى حجة هذا الورقة إلى تصحيح بعض أخطاء نظرية استقرار الهيمنة من خلال دمجها ضمن نهج العرض والطلب الذي يستعير على نطاق واسع من نظرية الاقتصاد الجزئي، يمكن النظر إلى نظرية استقرار الهيمنة على أنها تركز فقط على عرض الأنظمة الدولية: وفقًا للنظرية، كلما زادت تركز القوة في النظام الدولي، زاد عرض الأنظمة الدولية على مستوى من الطلب. لكن التقلبات في الطلب على الأنظمة الدولية لا تأخذها النظرية بعين الاعتبار؛ وبالتالي فهو بالضرورة غير مكتمل، تركز هذه الورقة بشكل أساسي على المطالبة بالأنظمة الدولية من أجل توفير الأساس لتفسير أكثر شمولاً وتوازنًا.

إن التأكيد على الطلب على الأنظمة الدولية يركز اهتمامنا على الأسباب التي تجعلنا نريدها في المقام الأول، بدلاً من الاستيلاء عليها الرغبة كما هو محدد؛ لا أفترض أن "الطلب" و"العرض" يمكن أن يكونا محددة بشكل مستقل وتفعيلها كما هو الحال في الاقتصاد الجزئي، ومن المرجح أن يكون نفس الفاعلين هم "الطالبون" و"الموردون". علاوة على ذلك، من المرجح أن تؤثر العوامل التي تؤثر على الطلب على الأنظمة الدولية في نفس الوقت على العرض أيضًا. ومع ذلك، تسمح لنا لغة العرض والطلب بإجراء تمييز مفيد في التمييز بين الظواهر التي تؤثر، في المقام الأول، على رغبة الأنظمة من ناحية، أو على سهولة توفيرها، من ناحية أخرى. ينبغي النظر إلى «العرض والطلب» في هذا التحليل باعتباره استعارة، وليس محاولة بشكل مصطنع لفصل أو ترسيخ جوانب مختلفة من عملية مترابطة.

1. تحليل القيد والاختيار النظامي: الفضائل

إن الحجة التي تم تطويرها هنا تقتصر عمدا على المستوى المنهجي للتحليل في النظرية النظامية، تُعطى خصائص الفاعلين عن طريق الافتراض، بدلًا من معاملتها كمتغيرات؛ ولا يتم تفسير التغيرات في النتائج على

أساس الاختلافات في خصائص هذه الجهات الفواعل، ولكن على أساس التغيرات في سمات النظام نفسه؛ على سبيل المثال، تفترض نظرية الاقتصاد الجزئي وجود شركات أعمال تتمتع بوظائف منفعة معينة، وتحاول تفسير سلوكها على أساس العوامل البيئية مثل القدرة التنافسية للأسواق ولذلك فهي نظرية نظامية، على عكس ما يسمى «النظرية السلوكية للشركة»، التي تدرس الجهات الفواعل بحثًا عن الاختلافات الداخلية التي يمكن أن تفسر السلوك الذي لا تتنبأ به نظرية الاقتصاد الجزئي.

يسمح التركيز المنهجي بتحديد عدد المتغيرات التي يجب أخذها في الاعتبار وفي الخطوات الأولية لبناء النظرية، تعد هذه ميزة عظيمة: فمحاولة الأخذ في الاعتبار منذ البداية العوامل على مستوى السياسة الخارجية، وكذلك على المستوى النظامي، من شأنه أن يؤدي بسرعة إلى التعقيد الوصفي والفوضى النظرية. إن بداية التحليل على المستوى النظامي ترسي خط الأساس للعمل المستقبلي ومن خلال رؤية مدى جودة تفسير النموذج البسيط للسلوك، فإننا نفهم بشكل أفضل قيمة إدخال المزيد من المتغيرات وزيادة التعقيد في التحليل. فمن دون نظرية الاقتصاد الجزئي النظامية للشركة، على سبيل المثال، لن يكون الأمر ممكنا.

يتبع هذا التحليل تقليد نظرية الاقتصاد الجزئي من خلال التركيز بشأن القيود والحوافز التي تؤثر على الاختيارات التي يتخذها الفاعلون نحن نفترض، بشكل عام، أن الفواعل في السياسة العالمية تميل إلى الاستجابة بعقلانية للقيود والحوافز. إن التغيرات في خصائص النظام الدولي سوف تغير من تكاليف الفرصة البديلة بالنسبة الفواعل في مختلف مسارات العمل، وبالتالي سوف تؤدي إلى تغييرات في السلوك. وعلى وجه الخصوص، ستتأثر القرارات المتعلقة بإنشاء الأنظمة الدولية أو الانضمام إليها بالتغيرات على مستوى النظام بهذه الطريقة؛ في هذا النموذج؛ الطلب بالنسبة للأنظمة الدولية هي وظيفة لخصائص النظام.

ولذلك تستخدم هذه الورقة شكلاً من أشكال تحليل الاختيار العقلاني، والذي أفضّل مصطلح تحليل "اختيار القيد" للإشارة إلى أنني لا أقوم ببعض الافتراضات المتطرفة التي غالبًا ما توجد في الأدبيات ذات الصلة. أفترض سياقًا مسبقًا للقوة والتوقعات والقيم والأعراف؛ أنا لا أزعم أن تحليل الاختيار العقلاني يمكنه استخلاص الأنظمة الدولية من «حالة الطبيعة» من خلال المنطق وحده تتجنب هذه الورقة أيضًا الادعاءات الحتمية، أو غطرسة الاعتقاد بأنه يمكن تطوير تفسير كامل من خلال اللجوء إلى النماذج الاستنتاجية. إن الاعتقاد بهذا من شأنه أن يلزم المرء بشكل ضيق من التحليل العقلاني

حيث توفر توقعات المكاسب تفسيرات ضرورية وكافية للسلوك.

ولا يتم هنا تقديم نظرية الاختيار العقلاني باعتبارها مفتاحاً سحرياً لكشف أسرار تغيير النظام الدولي، ناهيك عن كونها وسيلة شاملة لتفسير الواقع. كما أنني لا أستخدمها كوسيلة لشرح تصرفات معينة تقوم

بها جهات فاعلة محددة. وبدلاً من ذلك، أستخدم نظرية الاختيار العقلاني لتطوير نماذج تساعد في تفسير الاتجاهات أو الميول التي تميل أنماط السلوك إلى التقارب معها. وهذا يعني أنني أسعى إلى تفسير السلوك النموذجي. لن يتنبأ هذا التحليل بدقة بقرارات جميع الأطراف، أو بما سيحدث لجميع الأنظمة؛ ولكن ينبغي له أن يساعد في تفسير الاتجاهات العامة في تشكيل الأنظمة ونموها واضمحلالها وحلها. إن المنطق الاستنتاجي لهذا النهج يجعل من الممكن توليد فرضيات حول تغيير النظام الدولي على أساس مسبق. في هذه الورقة سيتم اقتراح العديد من هذه الفرضيات، على الرغم من أن اختبارها يجب أن ينتظر المزيد من المواصفات. ولذلك، يجب علينا أن نعتمد على نظريات الاقتصاد الجزئي وأساليب الاختيار العقلاني بشكل تجريبي، لمساعدتنا في بناء فرضيات غير تافهة حول تغيير النظام الدولي والتي يمكن أن توجه البحوث المستقبلية. إن استخدام نظرية الاختيار العقلاني يعني ضمناً أننا يجب أن ننظر إلى القرارات المتعلقة بالأنظمة الدولية باعتبارها طوعية إلى حد ما. ومع ذلك فنحن نعلم أن السياسة العالمية هي عالم حيث تُمارس القوة بانتظام، وحيث تكون التفاوتات كبيرة فكيف يمكننا إذن أن نحلل؟ الأنظمة الدولية ذات النموذج الطوعي في التحليل؟

وجوابي هو التمييز بين جانبين من العملية التي تنشأ من خلالها الأنظمة الدولية: فرض القيود، وصنع القرار. ولا تملي القيود العوامل البيئية فحسب، بل تفرضها أيضًا الجهات الفواعل القوية وهكذا عندما نتحدث عن «النظام المفروض»، فإننا نتحدث (حسب مصطلحاتي) عن نظام متفق عليه ضمن قيود تفرضها الجهات الفواعل القوية في أي اتفاق.

أن نتائج المساومة سوف تتأثر بتكاليف الفرصة البديلة للبدائل التي تواجهها مختلف الجهات الفواعل: أي طرف لديه حاجة أكبر للاتفاق مع الطرف الآخر وبالتالي فإن علاقات القوة والتبعية في السياسة العالمية ستكون محددات مهمة لخصائص الأنظمة الدولية. سيتم تقييد اختيارات الممثل بطريقة تجعل تفضيلات الممثلين الأكثر قوة مقيدة.

أن تمنح وزنا أكبر، وهكذا، عند تطبيق نظرية الاختيار العقلاني على تشكيل وصيانة الأنظمة الدولية، علينا أن نكون حساسين باستمرار للسياق الهيكلي الذي يتم من خلاله عقد الاتفاقيات. الاختيار الطوعي لا يعني المساواة في الوضع أو النتيجة، نحن لا نضحي بالضرورة بالواقعية عندما نحلل الأنظمة الدولية باعتبارها نتاجًا لاتفاقيات طوعية بين جهات فاعلة مستقلة في سياق قيود مسبقة، إن تحليل القيود والاختيار يجسد بشكل فعال الطبيعة اللاهرمية للسياسة العالمية .

ويؤكد تحليل القيود والاختيار على أن الأنظمة الدولية لا ينبغي لنا أن ننظر إليها باعتبارها شبه حكومات . فهي محاولات منقوصة لإضفاء الطابع المؤسسي على علاقات القوة المركزية في السياسة العالمية. فالأنظمة أشبه بالعقود، عندما تتضمن جهات فاعلة ذات أهداف طويلة الأجل تسعى إلى تنظيم علاقاتها بطرق مستقرة ومفيدة للطرفين في بعض النواحي، تشبه الأنظمة "أشباه الاتفاقات" التي يناقشها والتز عند تحليل

سلوك الشركات التي تحتكر القلة، قد يكون في العقود وأشباه الاتفاقات قواعد محددة تتعلق بالأسعار والكميات ومواعيد التسليم ونحوها. بالنسبة للعقود، قد تكون بعض هذه القواعد قابلة للتنفيذ من الناحية القانونية الأكثر أهمية.

ومع ذلك، فإن الوظائف الأساسية لهذه الترتيبات لا تتمثل في منع إجراء المزيد من المفاوضات، بل في إنشاء توقعات متبادلة مستقرة حول أنماط سلوك الآخرين وتطوير علاقات عمل تسمح للأطراف بتكييف ممارساتها مع المواقف الجديدة. كثيراً ما تتغير قواعد الأنظمة الدولية، أو تُثني، أو تُكسر لتلبية مقتضيات اللحظة ونادرا ما يتم تنفيذها تلقائيا، كما أنها لا تنفذ ذاتيا. وفي الواقع، فهي في كثير من الأحيان مسائل قابلة للتفاوض وإعادة التفاوض؛ ومثال ذلك "محاولات فرض لوائح الجماعة الاقتصادية الأوروبية تفتح انقسامات سياسية من أعلى إلى أسفل على المستوى فوق الوطني إلى المحلي، وتثير صراعًا سياسيًا مكثفًا على طول خطوط الانقسام".

- **سياق ووظائف الأنظمة الدولية.**

إن تحليل تشكيل النظام الدولي ضمن إطار مقيد للاختيار يتطلب تحديد طبيعة السياق الذي تقوم فيه الفواعل باتخاذ الاختيارات ووظائف المؤسسات التي يتم تفسير أنماط نموها واضمحلالها وهناك سمتان للسياق الدولي تشكلان أهمية خاصة: فالسياسة العالمية تفتقر إلى المؤسسات الحكومية الرسمية، وتتسم بعدم اليقين السائد. ضمن هذا الإطار، تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية للأنظمة الدولية في تسهيل عقد اتفاقيات ذات منفعة متبادلة بين الحكومات، بحيث لا تؤدي الحالة الهيكلية للفوضى إلى تفاقم المشكلة.

لا يؤدي ذلك إلى حرب كاملة بين الجميع ضد الجميع. ويعمل الممثلون في نموذجنا ضمن ما أسماه والتز بـ :"نظام المساعدة الذاتية"، حيث لا يمكنهم الاستعانة بسلطة أعلى لحل الصعوبات أو توفير الحماية.

العوامل الخارجية السلبية الشائعة:

فالدول تؤثر إلى الأبد على مصالح بعضها البعض وفي غياب مؤسسات عالمية موثوقة، فإن تضارب المصالح هذا يؤدي إلى عدم اليقين والمخاطر: فالشرور المستقبلية المحتملة غالبا ما تكون أكثر رعبا من الشرور الحالية ومن الواضح جدًا فيما يتعلق بمسائل الحرب والسلام، أن هذا أيضًا من سمات البيئة الاقتصادية الدولية.

قد يسعى الفاعلون في السياسة العالمية إلى الحد من تضارب المصالح والمخاطر من خلال تنسيق سلوكهم ومع ذلك فإن التنسيق يحمل العديد من خصائص الصالح العام، وهو ما يدفعنا إلى توقع أن إنتاجه سيكون منخفضا للغاية. أي أنه لا يتم القيام بزيادة إنتاج هذه السلع، التي من شأنها أن تحقق فوائد صافية؛هذه الرؤية هي أساس حجة "جانب العرض" الرئيسية حول الأنظمة الدولية، والتي تجسدها نظرية

استقرار الهيمنة. ووفقاً لهذا الخط من الحجة، فإن الأنظمة الدولية المهيمنة يجب أن تتميز بمستويات إنتاج السلع العامة أعلى من الأنظمة المجزأة.

وإذا كانت الأنظمة الدولية توفر المنافع العامة، بقوة أكبر وأكثر أنظمة دولية واسعة النطاق؛ هذه الحجة، على الرغم من أهميتها، تتجاهل ما أسميته جانب "الطلب" في مشكلة الأنظمة الدولية: لماذا ترغب الحكومات في إنشاء أنظمة دولية في المقام الأول، وإلى أي مدى ستكون على استعداد للمساهمة في إنشاء أنظمة دولية؟ والحفاظ عليها؟

ستساعد معالجة هذه القضايا في تصحيح بعض أوجه القصور في نظرية استقرار الهيمنة، والتي تنبع من أحادية الجانب، وسوف تساهم في تفسير أكثر شمولاً لتغيير الأنظمة الدولية. إن السياق المألوف للسياسة العالمية ـ قدرتها التنافسية، وعدم اليقين، وتضارب المصالح ـ لا يضع حدوداً للمعروض من الأنظمة الدولية فحسب، بل إنه يوفر الأساس لفهم الأسباب وراء المطالبة بهذه الأنظمة. ولكن قبل أن نتمكن من فهم سبب المطالبة بالأنظمة، من الضروري تحديد الوظائف التي قد تؤديها الأنظمة الدولية، من وجهة نظر الدول على المستوى الأكثر تحديدًا، يهتم طلاب التعاون الدولي بعدد لا يحصى من الاتفاقيات المحددة التي أبرمتها الحكومات: للحفاظ على أسعار صرف عملاتها ضمن حدود معينة، أو الامتناع عن التمييز التجاري، أو تقليل وارداتها من النفط، أو خفض التعريفات الجمركية تدريجيًا. يتم إبرام هذه الاتفاقيات على الرغم من حقيقة أن مؤسسات السياسة العالمية ضعيفة للغاية، مقارنة بالمؤسسات السياسية المحلية: حيث لا يوجد إطار قانوني موثوق ومؤسسات منظمة لإجراء المعاملات (مثل الأسواق المدعومة من قبل سلطة الدولة أو الإجراءات الملزمة لإبرام العقود وتنفيذها) غالبًا ما تكون ضعيفة التطور.

يكشف التحقيق في مصادر اتفاقيات محددة أنها، بشكل عام، لم تتم على أساس مخصص، ولا تتبع نمطًا عشوائيًا. وبدلاً من ذلك، فهي "متداخلة" ضمن اتفاقيات أكثر شمولاً، وتغطي المزيد من القضايا، يتأثر الاتفاق بين الولايات المتحدة واليابان والجماعة الأوروبية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتخفيض تعريفة معينة بقواعد ومعايير ومبادئ وإجراءات الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) - أي، بواسطة النظام التجاري. ويتداخل النظام التجاري بدوره ضمن مجموعة من الترتيبات الأخرى ـ بما في ذلك تلك المتعلقة بالعلاقات النقدية، والطاقة، والاستثمار الأجنبي، والمساعدات المقدمة إلى البلدان النامية، وغير ذلك من القضايا ـ التي تشكل مجتمعة نمطاً معقداً ومترابطاً من العلاقات بين الأسواق المتقدمة... و الدول الأقل تقدما وترتبط هذه بدورها بالعلاقات العسكرية والأمنية مع الدول الكبرى. ضمن هذا النظام متعدد الطبقات، تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية للأنظمة الدولية في تسهيل إبرام اتفاقيات محددة بشأن المسائل ذات الأهمية الموضوعية ضمن مجال القضايا التي يغطيها النظام؛ تساعد الأنظمة الدولية في جعل توقعات الحكومات متسقة مع بعضها البعض.

تم تطوير الأنظمة جزئياً لأن اللاعبين في السياسة العالمية يعتقدون أنهم سيكونون قادرين على القيام بمثل هذه الترتيبات الاتفاقيات ذات المنفعة المتبادلة التي قد يكون من الصعب أو المستحيل تحقيقها. وبعبارة أخرى، تعتبر الأنظمة ذات قيمة بالنسبة للحكومات، حيث سيكون من المستحيل، في غيابها، إبرام بعض الاتفاقيات ذات المنفعة المتبادلة، في مثل هذه الحالات، سيكون العمل المشترك المخصص أدنى من نتائج المفاوضات ضمن سياق النظام. ومع ذلك، فإن هذا التوصيف للأنظمة يشير على الفور إلى لغز تفسيري؛ لماذا يجب أن يكون من المفيد بناء أنظمة (تتطلب في حد ذاتها موافقة) من أجل التوصل إلى اتفاقيات محددة ضمن أطر النظام؟ لماذا لا يكون تجنب مرحلة النظام وعقد الاتفاقات على أساس مخصص أكثر كفاءة؟ باختصار، لماذا هناك أي طلب على الأنظمة الدولية غير المطالبة بالاتفاقيات الدولية في مسائل معينة؟ تقترح نظريات «فشل السوق» في الاقتصاد إجابة على هذا السؤال، ويشير فشل السوق إلى المواقف التي تكون فيها نتائج التفاعل بوساطة السوق دون المستوى الأمثل (نظرا لوظائف المنفعة التي تقوم بها الفواعل والموارد المتاحة لها).

تؤدي الأنشطة الاقتصادية التي لا يتم تنسيقها بواسطة سلطة هرمية إلى نتائج غير فعّالة، بدلاً من النتائج الفعالة المتوقعة في ظل ظروف المنافسة الكاملة. في نظرية فشل السوق، لا تعزى المشاكل إلى عدم كفاية الفواعل نفسها (الذين يفترض أنهم يعملون على تعظيم المنفعة العقلانية)، بل إلى بنية النظام والمؤسسات التي تميزه، أو الافتقار إليه، تفرض سمات محددة للنظام تكاليف المعاملات (بما في ذلك تكاليف المعلومات) التي تخلق حواجز أمام المشاركة الفعالة العملية بين الممثلين. وبالتالي فإن العيوب المؤسسية هي المسؤولة عن فشل التنسيق؛ ولتصحيح هذه العيوب، قد يكون الإبداع المؤسسي الواعي ضروريا، على الرغم من أن الخبير الاقتصادي الجيد سوف يقارن دائما تكاليف الإبداع المؤسسي بتكاليف فشل السوق قبل أن يوصي بالتلاعب بالسوق. ومثلها كمثل الأسواق المنقوصة، تتسم السياسة العالمية بأوجه قصور مؤسسية تعمل على تثبيط التنسيق المتبادل المفيد، تدور بعض أوجه القصور حول مشاكل تكاليف المعاملات وعدم اليقين التي تم تحليلها بشكل مقنع من قبل طلاب فشل السوق.

وتحدد نظريات فشل السوق أنواعاً من العيوب المؤسسية التي قد تمنع التوصل إلى اتفاق؛ ويمكن تفسير الأنظمة الدولية على أنها تساعد في تصحيح العيوب المؤسسية المماثلة في السياسة العالمية، وبقدر ما يتم إنشاء الأنظمة من خلال اتفاق طوعي بين عدد من الدول، يمكننا تفسيرها، جزئياً على الأقل، باعتبارها أدوات للتغلب على الحواجز التي تحول دون التنسيق الأكثر كفاءة والتي حددتها نظريات فشل السوق.

يعتمد التحليل التالي على افتراضين نظريين. فأولا، تعمل الجهات الفاعلة التي نحلل سلوكها، بشكل عام، باعتبارها جهات عقلانية تعمل على تعظيم المنفعة، حيث تظهر ميولاً ثابتة للتكيف مع التغيرات الخارجية بطرق محسوبة لزيادة القيمة المتوقعة للنتائج بالنسبة لها. ثانياً، إن الأنظمة الدولية التي تعنينا هي أدوات لتسهيل عقد الاتفاقات بين هذه الجهات الفاعلة ويترتب على هذه الافتراضات أن الطلب على الأنظمة

الدولية بأي ثمن معين سيختلف بشكل مباشر مع مدى رغبة الدول في إبرام اتفاقيات ومع قدرة الأنظمة الدولية فعليًا على تسهيل إبرام مثل هذه الاتفاقيات. إن شرط عمل النظرية (أي تشكيل الأنظمة) هو وجود مصالح تكميلية أو مشتركة كافية بحيث يمكن التوصل إلى اتفاقات يستفيد منها جميع أعضاء النظام الأساسيين.

وتعتمد قيمة نظريات فشل السوق في هذا التحليل على حقيقة أنها تسمح لنا بتحديد العوائق التي تحول دون الاتفاقيات بشكل أكثر دقة. ولذلك فهي تقترح رؤى حول كيفية مساعدة الأنظمة الدولية في تقليل تلك الحواجز، وتوفر تفسيرات أكثر ثراءً للظواهر التي تمت ملاحظتها سابقًا، ولكن غير المفسرة، المرتبطة بالأنظمة الدولية وتنسيق السياسات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد مفاهيم فشل السوق في تفسير قوة ومدى الأنظمة الدولية من خلال تحديد خصائص الأنظمة الدولية، أو الأنظمة الدولية نفسها، التي تؤثر على الطلب على هذه الأنظمة، وبالتالي، في ضوء جدول العرض، وكميتها. وعلى هذا فإن الرؤى المستمدة من الأدبيات المتعلقة بفشل السوق تأخذنا إلى ما هو أبعد من التكلفة التافهة أو مقترحات العرض والطلب التي بدأنا بها، إلى فرضيات حول علاقات أقل كلفة. إن التركيز على الكفاءة في الأدبيات المتعلقة بفشل السوق يتوافق مع تحليلنا لقيود الاختيار في عمليات صنع القرار.

مما يؤدي إلى تشكيل وصيانة الأنظمة الدولية ويجب أن يكون كل طرف فاعل في وضع جيد مع النظام أو أفضل منه بدونه . نظرا للهيكل السابق من القيود. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن العملية برمتها المؤدية إلى تشكيل نظام دولي جديد سوف تسفر عن فوائد اجتماعية شاملة.

فالأنظمة (مثل أنظمة التحالفات أو الأنظمة الشبيهة بالكارتلات) مصممة خصيصًا لفرض تكاليف عليها. وربما تفوق هذه التكاليف التي يتحملها الغرباء الفوائد التي تعود على الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، قد تتلاعب الجهات الفاعلة القوية بالقيود قبل تشكيل نظام جديد. في هذه الحالة، على الرغم من أن النظام في حد ذاته قد يحقق تحسينات عامة في مستوى الرفاهية مقارنة بالوضع السابق مباشرة، فإن نتائج العملية المشتركة قد تكون أقل شأنا من تلك التي كانت موجودة قبل فرض القيود.

- **أنظمة الدولية وتكاليف المعاملات**

لا الاتفاقيات الدولية ولا الأنظمة الدولية يتم إنشاؤها بشكل عفوي يجب أن يكون هناك رواد أعمال سياسيون يرون ربحًا محتملاً في تنظيم التعاون. لكي تتطور ريادة الأعمال، لا يجب أن يكون هناك مكاسب اجتماعية محتملة يمكن الحصول عليها من تشكيل ترتيب دولي فحسب، بل يجب على رائد الأعمال (عادة، في السياسة العالمية، الحكومة) أن يتوقع أن يكون قادرًا على تحقيق المزيد من مكاسب نفسه من النظام.

مما تستثمره في تنظيم النشاط. ومن ثم فإن التكاليف التنظيمية التي يتحملها رائد الأعمال يجب أن تكون أقل من صافي القيمة المخصومة للمنافع .

النتائج:

ويمكن تلخيص حجج هذه الورقة تحت خمسة عناوين؛ أولاً، يمكن تفسير الأنظمة الدولية، جزئياً، باعتبارها أدوات لتسهيل التوصل إلى اتفاقيات جوهرية في السياسة العالمية، وخاصة بين الدول تعمل الأنظمة على تسهيل الاتفاقيات من خلال توفير القواعد والمعايير والمبادئ والإجراءات التي تساعد الجهات الفاعلة على التغلب على العوائق التي تحول دون التوصل إلى اتفاق والتي تحددها النظريات الاقتصادية لفشل السوق؛ أي أن الأنظمة تسهل على الجهات الفاعلة تحقيق مصالحها بشكل جماعي. ثانيًا، تؤثر مشكلات السلع العامة على عرض الأنظمة الدولية، كما تشير «نظرية استقرار الهيمنة». لكنها أيضا

تؤدي إلى زيادة الطلب على الأنظمة الدولية، التي يمكن أن تخفف من مشاكل تكاليف المعاملات وأوجه القصور في المعلومات التي تعيق الاستجابات اللامركزية الفعالة لمشاكل توفير المنافع العامة. ثالثًا، تم اقتراح فرضيتين بحثيتين رئيسيتين من خلال تحليل جانب الطلب في هذه البحث النظري؛

(أ) زيادة كثافة الإصدار ستؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الدولية

الأنظمة.

(ب) سيكون الطلب على الأنظمة الدولية، في جزء منه، دالا على مدى فعالية الأنظمة نفسها في وضع معايير الالتزام المعمم وفي توفير معلومات عالية الجودة لواضعي السياسات.

رابعا، يساعدنا تحليلنا على تفسير بعض الظواهر المحيرة، حيث أن نهجنا القائم على اختيار القيد يسمح لنا برؤية كيف يمكن أن تتولد المطالبة بمثل هذا السلوك ويمكننا أن نفهم بشكل أفضل العلاقات العابرة للحكومات، فضلا عن الفترات الفاصلة التي لوحظت بين التغيير الهيكلي والنظام، التغيير بشكل عام، وبين تراجع الهيمنة الأمريكية وتفكك النظام بشكل خاص.

خامسًا، في ضوء تحليلنا، تبدو العديد من تأكيدات النظريات البنيوية مثيرة للإشكال وعلى وجه الخصوص، ليس من الواضح أن الهيمنة شرط ضروري لاستقرار الأنظمة الدولية في جميع الظروف وقد تكون الأنماط السابقة من التعاون المؤسسي قادرة على التعويض، إلى حد ما، عن تشرذم السلطة المتزايد.

* * *

كما ولا تشير أي من هذه الملاحظات إلى وجود انسجام أساسي بين المصالح في السياسة العالمية ويمكن استخدام الأنظمة لتحقيق مصالح خاصة وضيقة، فضلا عن أهداف مشتركة على نطاق أوسع وهي لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة مستويات الرفاهية الإجمالية.

إن الصراعات بين الوحدات سوف تستمر؛ ستحاول الدول فرض أعباء التكيف من أجل التغيير على بعضها البعض، ومع ذلك، ما دامت المواقف المعنية ليست مجموعا ثابتا، فسوف يكون لدى الجهات الفاعلة الحوافز لتنسيق سلوكها، ضمنا أو صراحة، من أجل تحقيق فوائد جماعية أكبر دون التقليل من فائدة أي وحدة وعندما تتوفر مثل هذه الحوافز، وعندما يتوفر القدر الكافي من الاعتماد المتبادل بحيث تصبح الاتفاقيات المخصصة غير كافية، فسوف تنشأ الفرص لتطوير الأنظمة الدولية ، لو لم تكن الأنظمة الدولية موجودة، لكان من المؤكد أن يتم اختراعها.

الأسباب الهيكلية وعواقب النظام: الأنظمة كمتغيرات متداخلة

د. ستيفن كراسنر

- تحديد الأنظمة وتغيير الأنظمة:

يمكن تعريف الأنظمة بأنها مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار الضمنية أو الصريحة التي تتلاقى حولها توقعات الجهات الفاعلة في مجال معين من العلاقات الدولية؛ المبادئ هي معتقدات الحقيقة والسببية والاستقامة. المعايير هي معايير السلوك المحددة من حيث الحقوق والالتزامات. القواعد هي وصفات محددة أو محظورات للعمل. إجراءات اتخاذ القرار هي الممارسات السائدة لاتخاذ وتنفيذ الاختيار الجماعي. هذا الاستخدام يتوافق مع الصيغ الحديثة الأخرى. على سبيل المثال، يعرّف كيوهان وناي الأنظمة على أنها "مجموعات من ترتيبات الحكم" التي تشمل "شبكات من القواعد والمعايير والإجراءات التي تنظم السلوك وتتحكم في آثاره". ويرى هاس أن النظام يشتمل على نظام متماسك بشكل متبادل. مجموعة من الإجراءات والقواعد والمعايير، يشير هيدلي بول، باستخدام مصطلحات مختلفة إلى حد ما، إلى أهمية القواعد والمؤسسات في المجتمع الدولي حيث تشير القواعد إلى "المبادئ الحتمية العامة التي تتطلب أو تسمح لفئات محددة من الأشخاص أو المجموعات بتنفيذها". تتصرف بطرق محددة. ص03

فالمساعدة في ضمان الالتزام بالقواعد من خلال صياغتها وتوصيلها وإدارتها وإنفاذها وتفسيرها وإضفاء الشرعية عليها وتكييفها، ويجب أن نفهم الأنظمة على أنها أكثر من مجرد ترتيبات مؤقتة تتغير مع كل تحول في السلطة أو المصالح. ويشير كيوهان إلى ضرورة التمييز التحليلي الأساسي بين الأنظمة والاتفاقيات

Keohane notes that a basic analytic distinction must be made between regimes and agreements. Agreements are ad hoc, often "one-shot," arrangements. The purpose of regimes is to facilitate agreements* .

. تكون الاتفاقيات بمثابة ترتيبات مخصصة، وغالبًا ما تكون "مرة واحدة". الغرض من الأنظمة هو تسهيل الاتفاقات. *** مع تغير المصلحة والسلطة، يتغير السلوك. إن مفهوم والتز لتوازن القوى، حيث تدفع الدول بضغوط نظامية إلى سلوك التوازن المتكرر، ليس نظاما؛ إن مفهوم كابلان، الذي يتطلب التوازن فيه الالتزام بالقواعد التي تقيد تعظيم القوة على المدى القصير (وخاصة عدم تدمير لاعب أساسي)، هو نظام. وبالمثل، لا ينبغي للسلوك الذي يحكمه النظام أن يرتكز فقط على قواعد قصيرة المدى.

وعلى نحو مماثل، لا ينبغي للسلوك الذي يحكمه النظام أن يستند فقط إلى حسابات المصالح القصيرة الأمد. وبما أن الأنظمة تشتمل على مبادئ وقواعد، فإن وظيفة المنفعة التي يتم تعظيمها يجب أن تجسد بعض الشعور بالالتزام العام. أحد هذه المبادئ، المعاملة بالمثل، تم التأكيد عليه في تحليل جيرفيس للأنظمة الأمنية. عندما تقبل الدول المعاملة بالمثل، فإنها ستضحي بمصالحها قصيرة المدى على أمل أن تقوم الجهات الفاعلة الأخرى بالمثل في المستقبل، حتى لو لم تكن تحت التزام محدد للقيام بذلك. . تشبه هذه الصياغة مناقشة فريد هيرش الرائعة حول الصداقة، والتي يقول فيها: «تحتوي الصداقة على عنصر التبادل المباشر المتبادل، وهي إلى هذا الحد أقرب إلى الصالح الاقتصادي الخاص.» ولكن في كثير من الأحيان يكون أكثر من ذلك بكثير. وبمرور الوقت، يمكن افتراض أن "صفقة" الصداقة، من خلال ديمومتها، تمثل فائدة صافية لكلا الجانبين. ومع ذلك، في أي لحظة من الزمن، من غير المرجح أن يكون التبادل متوازنًا بشكل متبادل. حسابات الفائدة. ويجب التمييز بشكل أساسي بين المبادئ والمعايير من ناحية، والقواعد والإجراءات من ناحية أخرى. توفر المبادئ والمعايير الخصائص الأساسية المحددة للنظام. قد يكون هناك العديد من القواعد وإجراءات اتخاذ القرار التي تتوافق معها التغييرات في القواعد وصنع القرار

والإجراءات هي تغييرات داخل الأنظمة، بشرط عدم تغيير المبادئ والقواعد. *** التغييرات في المبادئ والأعراف هي تغييرات في النظام نفسه. عندما يتم التخلي عن القواعد والمبادئ، يحدث إما تغيير لنظام جديد أو اختفاء الأنظمة من منطقة معينة. *** تهتم الحجج السياسية الأساسية بالمعايير والمبادئ أكثر من اهتمامها بالقواعد والإجراءات. يمكن تفسير التغييرات في الأخير بطرق مختلفة. على سبيل المثال، في مجال التجارة الدولية، تنص التنقيحات الأخيرة في مواد اتفاق الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATI) على معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان الأقل نموا. وقد أنشأت جميع البلدان الصناعية أنظمة أفضليات معممة لأقل البلدان نمواً. إن مثل هذه القواعد تنتهك أحد المعايير الأساسية للنظام الليبرالي في مرحلة ما بعد الحرب، ألا وهو معاملة الدولة الأكثر رعاية لجميع الأطراف. ومع ذلك، تعاملت الدول

الصناعية مع هذه التعديلات في القواعد باعتبارها خروجًا مؤقتًا تقتضيه الظروف الخاصة للمناطق الفقيرة. في

زعم المتحدثون باسم العالم الثالث أن القواعد الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي لابد أن تتمثل في إعادة التوزيع والإنصاف، وليس عدم التمييز والكفاءة. إنهم ينظرون إلى التغييرات في القواعد على أنها تغييرات في النظام لأنهم يربطون هذه التغييرات بالتغييرات الأساسية من حيث المبدأ. هناك فرق جوهري بين النظر إلى التغييرات في القواعد كمؤشرات على التغيير داخل النظام، وبين النظر إلى هذه التغييرات كمؤشرات على التغيير بين الأنظمة. ويتوقف الاختلاف على تقييمات ما إذا كانت المبادئ والمعايير قد تغيرت أيضاً. إن مثل هذه التقييمات ليست سهلة على الإطلاق لأنها لا يمكن أن تستند إلى ملاحظات سلوكية موضوعية. يؤكد روجي قائلاً: «إننا نعرف الانحرافات عن الأنظمة، ليس فقط من خلال الأفعال التي يتم القيام بها، ولكن من خلال النية والمقبولية المنسوبة لتلك الأفعال في السياق».

تصبح إجراءات اتخاذ القرار في النظام أقل تماسكا، أو إذا أصبحت الممارسة الفعلية غير متوافقة بشكل متزايد مع المبادئ والمعايير والقواعد والإجراءات، فهذا يعني أن النظام قد ضعف. إن المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية هي مؤشر على ضعف النظام الليبرالي وفي المقابل، يشكل احتجاز الدبلوماسيين الأميركيين من قبل الجماعات الخاضعة لعقوبات الحكومة الإيرانية تحدياً أساسياً للنظام نفسه. لقد انتهكت إيران المبادئ والأعراف، وليس القواعد والإجراءات فحسب. باختصار، يتضمن التغيير داخل النظام تغييرات في القواعد وإجراءات صنع القرار، ولكن ليس في القواعد أو المبادئ؛ وتغيير النظام ينطوي على تغيير القواعد والمبادئ؛ فإضعاف النظام ينطوي على عدم التماسك بين مكونات النظام أو عدم الاتساق بين النظام والسلوك ذي الصلة.

هل الأنظمة مهمة؟

*** وهكذا افترضت المحاولة الأولى لتحليل الأنظمة المجموعة التالية من:

العلاقات السببية (انظر الشكل 1.1).

المتغيرات السببية الأساسية ⟵ الأنظمة ⟵ السلوك والنتائج ذات الصلة.

الأنظمة لا تنشأ من تلقاء نفسها. ولا تعتبر غايات في حد ذاتها بمجرد وضعها في مكانها، فإنها تؤثر على السلوك والنتائج ذات الصلة إنها ليست مجرد ظاهرة ثانوية، إن التأثير المستقل للأنظمة هو قضية تحليلية مركزية.

ويشير السهم السببي الثاني إلى أن الأنظمة مهمة. إلا أنها لا يوجد اتفاق عام حول هذه النقطة، ويمكن التمييز بين ثلاثة توجهات أساسية: تنظر البنيوية التقليدية إلى مفهوم النظام على أنه عديم الفائدة، إن لم

يكن مضللاً، وتشير البنية المعدلة إلى أن الأنظمة قد تكون ذات أهمية، ولكن فقط في ظل ظروف مقيدة إلى حد ما.

*** ترى وجهة النظر التقليدية أن الأنظمة، إذا كان من الممكن القول بأنها موجودة على الإطلاق، فإن تأثيرها ضئيل أو معدوم هم مجرد ظاهرة المخطط السببي الأساسي هو الذي يرى وجود علاقة مباشرة بين التغيرات في العوامل السببية الأساسية (سواء كانت اقتصادية أو سياسية) والتغيرات في السلوك والنتائج*** التوجهات البنيوية تصور عالما من الفاعلين العقلانيين الباحثين عن أنفسهم، وقد يكون الفاعلين أفرادًا، أو شركات، أو مجموعات، أو طبقات، أو دولاً، إنهم يعملون في نظام أو بيئة يتم تحديدها من خلال اهتماماتهم وقوتهم وتفاعلاتهم، تقاوم هذه التوجهات الادعاء بأن المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات صنع القرار لها تأثير كبير على النتائج والسلوك، ولا يوجد مكان يتجلى فيه هذا الأمر أكثر وضوحًا مما هو عليه في صورة السوق؛ وهو المفهوم التحليلي السائد للاقتصاد،و يتميز السوق بعدم ببروزالشخصية المشترين والبائعين، والتخصص في البيع والشراء، والتبادل على أساس الأسعار المحددة من خلال وسيلة مشتركة للتبادل، يقول عالم الإجتماع ماكس فيبر أنه في السوق "لا يتم تحديد الإجراءات الاجتماعية من خلال التوجه إلى أي نوع من القواعد يعتبر صالحًا، ولا يعتمد على العرف، بل يعتمد كليًا على حقيقة أن النوع المقابل من الفعل الاجتماعي هو في طبيعة الحالة يتكيف بشكل أفضل مع المصالح الطبيعية للفاعلين كما هم أنفسهم على علم بها" بمعنى أن السوق هو عالم من الأفراد الأنانيين الذين يسعون إلى تحقيق الذات، ويُعَد السوق استعارة قوية للعديد من الحجج في أدبيات العلوم السياسية، وليس أقلها العلاقات الدولية، ويُجسد العمل الأخير لكينيث والتز هذا التوجه بالنسبة لوالتز، فإن السمة المميزة للنظام الدولي هي الأجزاء المكونة له.

(الحالات) متشابهة وظيفيًا وتتفاعل في بيئة فوضوية، ولا تتميز الأنظمة الدولية إلا باختلاف توزيع القدرات النسبية بين الجهات الفاعلة من المفترض أن تتصرف الدول من أجل مصلحتها الذاتية في الحد الأدنى؛ «يسعون إلى الحفاظ على أنفسهم، وفي الحد الأقصى، يسعون إلى الهيمنة العالمية»، وهم مقيدون فقط بتفاعلهم مع الدول الأخرى في النظام. السلوك إذن يدل على توزيع القوة بين الدول وموقع كل دولة على حدا عندما يتغير توزيع القوة، يتغير السلوك أيضًا الأنظمة، بالنسبة لوالتز، لا يمكن أن تكون سوى خطوة صغيرة واحدة بعيدة عن قدرات القوة الأساسية التي تدعمها، التوجه الثاني للأنظمة هو هيكلي معدل. *** يبدأ المؤلفون من منظور واقعي بنيوي تقليدي، وهو عالم من الدول ذات السيادة التي تسعى إلى تعظيم مصالحها وقوتها. *** في عالم الدول ذات السيادة، تتمثل الوظيفة الأساسية للأنظمة في تنسيق سلوك الدولة لتحقيق النتائج المرجوة في مجالات معينة، يكون هذا التنسيق جذابًا في ظل عدة ظروف ***.

وإذا كانت هناك، كما زعم كثيرون، حركة عامة نحو عالم يتسم بالترابط المعقد، فإن عدد المجالات التي يمكن للأنظمة أن تشكل أهمية فيها يتزايد. ومع ذلك، لا يمكن للأنظمة أن تكون ذات صلة بمواقف

المحصلة الصفرية التي تعمل فيها الدول على تعظيم الفرق بين مرافقها ومرافق الآخرين *** دوافع القوة الخالصة تمنع الأنظمة وهكذا، فإن التوجه الثاني، البنيوية المعدلة، يرى أن الأنظمة تنشأ ولها تأثير كبير، ولكن فقط في ظل ظروف مقيدة، يقترح أنه ينبغي تعديل الرسم التخيلي الأول كما في الشكل أدناه:

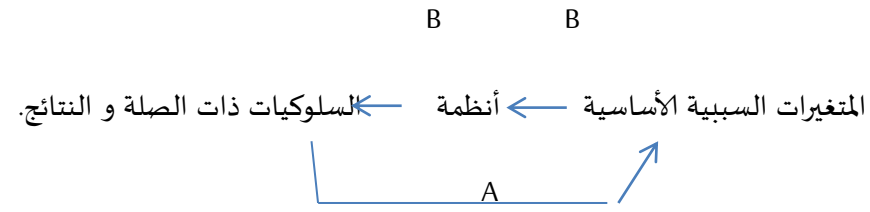

في معظم المواقف، يوجد ارتباط مباشر بين المتغيرات السببية الأساسية والسلوك ذي الصلة (المسار أ)؛ ولكن في ظل ظروف ليست متعارضة تمامًا، حيث يؤدي اتخاذ القرار الفردي إلى نتائج دون المستوى الأمثل، قد تكون الأنظمة مهمة (المسار ب)، يعكس النهج الثالث للأنظمة *** وجهة نظر مختلفة جوهريًا للعلاقات الدولية عن الحجتين الهيكليتين فقط الموصوفة. ***

وفي حين أن المقاربة البنيوية المعدلة لا ينظر إلى السوق الكاملة باعتبارها نظاما، لأن العمل هناك يعتمد بشكل كامل على حسابات فردية دون النظر إلى سلوك الآخرين، فإن التوجه الثالث ينظر إلى السوق باعتباره نظاما. إن أنماط السلوك التي تستمر لفترات طويلة تكتسب أهمية معيارية، ولا يمكن دعم السوق من خلال حسابات المصلحة الذاتية وحدها، ويجب أن يكون، وفقًا لمصطلحات ، جزءًا لا يتجزأ من بيئة اجتماعية أوسع تغذي وتدعم الظروف اللازمة لعمله؛ حتى توازن القوى، الذي يعتبره المحللون الواقعيون البنيويون التقليديون موقفًا صراعيًا بحتًا، يمكن التعامل معه كنظام. إن المخطط السببي الذي يقترحه التوجه الغروتي Grotian[6] إما يوازي بشكل وثيق الرسم الأول الموضح في الشكل 1.1، أو يمكن تصويره على أنه في الشكل3 أدناه:

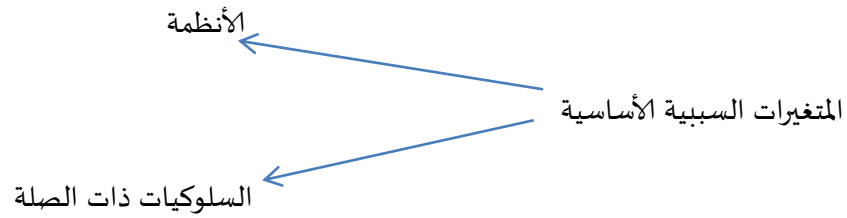

إن السلوك النمطي الذي يعكس حسابات المصالح يميل إلى أن يؤدي إلى خلق الأنظمة، كما تعمل الأنظمة على تعزيز السلوك النمطي. *** الدول هي (نادرة) مجردة. النخب لديها علاقات عابرة للحدود الوطنية

---

6 -

*- يعد عمل جروتيوس أحد المعالم العظيمة في التفكير الحديث حول العلاقات الدولية، ولم يفقد شيئًا من أهميته. كان غروتيوس، وهو شخصية فكرية رئيسية في أوروبا، من أبرز الدعاة لمفهوم المجتمع الدولي - الذي تشكل فيه الدول مجتمعًا أو مجتمعًا مع بعضها البعض، لقد وضع جزئيًا الإطار الفكري لسلام وستفاليا، الذي تم إبرامه عام 1648، بعد ثلاث سنوات من وفاته، ركزت رؤيته للمجتمع الدولي على القانون الطبيعي، وعالمية المجتمع الدولي، وأهمية الأفراد والدول، والتضامن في إنفاذ القواعد.

وكذلك الوطنية منها . فالسيادة متغير سلوكي، وليست افتراضا تحليليا، إن قدرة الدول على التحكم في التحركات عبر حدودها والحفاظ على هيمنتها على كافة جوانب النظام الدولي محدودة.

إن الأمن وبقاء الدولة ليسا الهدفين الوحيدين، إن القوة لا تحتل مكانة بالغة الأهمية في السياسة الدولية، تعمل النخب ضمن شبكة اتصالات، تجسد القواعد والأعراف والمبادئ، التي تتجاوز الحدود الوطنية، وقد أبلغ هذا التوجه الغروتي البسيط عددًا من المسلمات النظرية التي تم تطويرها خلال فترة ما بعد الحرب، رأت الوظيفية إمكانية تآكل السيادة من خلال مضاعفة المصالح الخاصة عبر الحدود الوطنية فدراسة التكامل التي أجراها كارل دويتش عام 1957، مع التركيز على التواصل المجتمعي، ميزت بين المجتمعات الأمنية والفوضى، بعض المؤلفين المرتبطين بذلك.

لقد افترضوا مع مفهوم عبر الحدود الوطنية شبكة من الاعتماد المتبادل الذي يجعل أي تأكيد على السيادة مُضللاً من الناحية التحليلية ومشكوكًا فيه من الناحية المعيارية. ترفض مناقشة كيوهين وناي للترابط المعقد وافتراضات أولوية القوة والتسلسل الهرمي للقضايا التي يفترضها المنظور الواقعي، ويشير إرنست هاس إلى أن ما يسميه النظريات العضوية البيئية البيئية، والإصلاح البيئي، والمساواة -إنكار القوة التقليدية- بأنها إفتراضات موجهة.

*** القضية لا تتعلق بما إذا كان المرء يقبل إمكانية تأثير المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات صنع القرار على النتائج والسلوك، بقدر ما تتعلق بالافتراضات الأساسية التي يفترضها المرء بشأن الحالة الطبيعية للشؤون الدولية؛ بحيث يقبل أتباع المنظور الغروتي الأنظمة باعتبارها ظاهرة منتشرة وهامة في النظام الدولي، ويرى أتباع التوجه الواقعي البنيوي أن الأنظمة ظاهرة لا يمكن افتراض وجودها دوما.

* تفسيرات لتطوير النظام

- المصلحة الذاتية الأنانية

إن التفسير السائد لوجود الأنظمة الدولية هو المصلحة الذاتية الأنانية، من خلال المصلحة الذاتية الأنانية، أشير إلى الرغبة في تعظيم وظيفة المنفعة الخاصة بالفرد حيث لا تتضمن هذه الوظيفة منفعة طرف آخر، الأناني يهتم بسلوك الآخرين فقط بقدر ما يمكن أن يؤثر هذا السلوك على منفعة الأناني. تستند جميع النظريات السياسية التعاقدية، من هوبز إلى رولز، على المصلحة الذاتية الأنانية. في المقابل، يهتم الباحثون عن القوة الخالصة بتعظيم الفرق بين قدرات قوتهم وقدرات خصمهم.

* * * *** ليس من الواضح أن التنسيق يشمل الأنظمة، قد يتطلب التنسيق فقط بناء القواعد، إذا لم تكن هذه القواعد مستنيرة بأي مبادئ أو قواعد تقريبية، فإنها لن تتوافق مع تعريف الأنظمة المنصوص عليها سابقًا. ***

[من المرجح أن تفوق الفوائد التي توفرها الأنظمة تكاليف تشكيل النظام وصيانته عندما تكون هناك معلومات غير متماثلة، أو مخاطر أخلاقية، أو عدم أمانة محتملة، أو كثافة عالية للقضايا. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف تشكيل الأنظمة ستكون أقل عندما يكون هناك مستوى عالٍ من التواصل الرسمي وغير الرسمي بين الدول، وهو شرط من المرجح أن يوجد في الأنظمة السياسية المفتوحة التي تعمل في ظل ظروف من الاعتماد المتبادل المعقد. *** ومن هنا تبرز حسابات المصلحة الذاتية كعناصر مركزية في غالب الضروف.

- **القوة السياسية**

أما المتغير السببي الرئيسي الثاني المستخدم لتفسير تطور النظام فهو القوة السياسية، يمكن التمييز بين توجهين مختلفين تجاه للقوة.

الأول عالمي ومفيد: حيث يتم استخدام القوة لتأمين النتائج المثلى للنظام ككل؛ في مصطلحات النظرية للعبة، يتم استخدام القوة لتعزيز تعظيم المشترك، إنها قوة في خدمة الصالح العام.

الثاني: هو نهج خاص وربما إتمامي؛ تُستخدم القوة لتعزيز قيم جهات فاعلة محددة داخل النظام، قد تتضمن هذه القيم زيادة قدرات القوة بالإضافة إلى تعزيز الأهداف الاقتصادية أو غيرها؛ في مصطلحات نظرية اللعبة، تُستخدم القوة لتعظيم المكاسب الفردية، إنها القوة في خدمة المصالح الخاصة.

أ. القوة في خدمة الصالح العام:

يتمثل الموقف الأول في تقليد طويل في الاقتصاد الكلاسيكي والكلاسيكي الجديد المرتبط بتوفير المنافع العامة، كانت اليد الخفية هي بناء آدم سميث الأكثر إقناعا: خير الجميع من أنانية كل فرد؛ لا يمكن أن يكون هناك دافع أقوى عن الأنانية. لكن سميث أدرك أنه من الضروري أن توفر الدولة بعض السلع الجماعية، وشملت هذه الدفاع، والحفاظ على النظام، والحد الأدنى من مستويات الرفاهية، والأشغال العامة، وحماية الأطفال،

الصناعات ومعايير السلع الأساسية. وقد أشار الاقتصاديون إلى أهمية الدولة في إنشاء حقوق الملكية وتنفيذ العقود؛ وهذا يعني خلق الظروف التي تمنع السلوك المفترس بدلاً من سلوك السوق، ويجب على الدولة إنشاء مؤسسات تساوي بين معدلات العائد العامة والخاصة، ويعطي التحليل الكينزي للدولة دوراً بارزاً في إدارة متغيرات الاقتصاد الكلي، بالنسبة لجميع هذه الحجج، فإن الغرض من تصرفات الدولة هو تعزيز المصالح المجتمعية العامة.

* * *

ب. القوة في خدمة المصالح الخاصة:

إن التشبيه بنظرية اللعبة يجعل من السهل التمييز بين متغيرين مهمين لوجهة نظر القوة في خدمة مصالح معينة؛ الأول يفترض أن المكاسب ثابتة وأن اختيار الجهة الفاعلة للاستراتيجية يتحدد بشكل مستقل من خلال هذه المكاسب فقط؛ ويفترض الثاني أن القوة يمكن استخدامها لتغيير المكاسب والتأثير على استراتيجية الجهات الفاعلة.

يتبع النهج الأول عن كثب التحليل الذي ينطبق عندما تكون الأهداف العالمية البحتة على المحك، باستثناء أن القوة السياسية تستخدم لتعظيم المكاسب الفردية، وليس المشتركة في ظل تشكيلات معينة من المصالح، هناك حافز لإنشاء أنظمة ويكون توفير هذه الأنظمة دالة على توزيع القوة. *** جادل [كيوهين] بأن القوى المهيمنة تلعب دورًا حاسمًا في توفير السلع الجماعية التي تحتاجها الأنظمة لتعمل بفعالية توفر القوى المهيمنة عندما تعمل دولة مهيمنة على التأثير على استراتيجية الجهات الفاعلة الأخرى، يصبح النظام رهينة لاستمرار التوزيع الحالي للقوة في النظام الدولي، وإذا تراجعت القدرات النسبية للدولة المهيمنة، فسوف ينهار النظام على سبيل المثال انهارت أعراف النظام الاستعماري بسبب تآكل قوة الدول الأوروبية الكبرى الداعمة له هذه المجموعة من الحجج حول تغيير النظام ويختلف تراجع الهيمنة عن التحليل الناشئ عن التركيز على توفير السلع الجماعية لأسباب عالمية أو خاصة، هنا يؤدي تراجع القوة إلى تغيير النظام لأن القوة المهيمنة لم تعد قادرة على التحكم في مصفوفة المكاسب أو التأثير على استراتيجيات الضعفاء، وليس لأنه لا يوجد جهة فاعلة لتوفير السلع الجماعية اللازمة لأداء النظام بكفاءة.

- **القواعد والمبادئ:**

يمكن أيضًا اعتبار مجال قضية معينة ولكنها لا ترتبط بشكل مباشر بمجال القضية هذا بمثابة تفسيرات لإنشاء الأنظمة واستمرارها وتبددها، المثال الأكثر شهرة لمثل هذه الصياغة هو كتاب ماكس فيبر للأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية؛ يرى ويبر أن صعود الرأسمالية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتطور العقيدة الدينية الكالفينية التي تشجع العمل الجاد بينما تأمر بالإسراف وتستخدم النجاح الدنيوي كمؤشر، لقد جادل الباحث فريد هيرش أنه بدون قيم ما قبل الرأسمالية مثل العمل الجاد، والتضحية بالنفس، والولاء، والشرف، فإن الأنظمة الرأسمالية ستسقط. بشكل مغاير، تشكل مثل هذه القيم قيودًا حاسمة على حسابات المصلحة الذاتية.

تشير المناقشة التي أجراها مؤلفون آخرون إلى وجود تسلسل هرمي للأنظمة، إن المبادئ والأعراف المنتشرة، مثل العمل الجاد في خدمة الله، تحدد السلوك في مجالات محددة في العلاقات الدولية، المبدأ الأكثر أهمية هو السيادة. يشير الباحث هيدلي بول يشير إلى السيادة كمبدأ تأسيسي للنظام الدولي الحالي: لقد أصبح مفهوم السيطرة الحصرية داخل منطقة جغرافية محددة والحق غير المقيد في المساعدة الذاتية على

المستوى الدولي، والذي ظهر في أواخر العصور الوسطى في أوروبا، يسود النظام الدولي الحديث. في ظل هذا الاستخدام، لا تعد السيادة افتراضًا تحليليًا، بل هي مبدأ يؤثر على سلوك الجهات الفاعلة، وباستثناءات قليلة، مثل القارة القطبية الجنوبية، وناميبيا، والضفة الغربية، فإن السيادة هي السائدة، والمناطق التي لا تطبق فيها السيادة تحكمها أنظمة ضعيفة أو تفتقر إلى الأنظمة تماما، تحدد السيادة الدول باعتبارها الجهات الفاعلة الوحيدة التي تتمتع بحقوق غير محدودة للتصرف في النظام الدولي. إن تأكيدات الأخرى السابقة تخضع للطعن، فإذا تم تغيير المبدأ التأسيسي للسيادة، فمن الصعب أن نتصور أن أي نظام دولي آخر سيظل دون تغيير.

*** المنظور الغروتي *** يرى الأنظمة باعتبارها وجهًا واسع الانتشار للتفاعل الاجتماعي، إنه كاثوليكي في وصفه للأسباب الكامنة وراء الأنظمة، قد تلعب المصالح والسلطة والأعراف والعادات والمعرفة المنتشرة دورًا في تشكيل النظام، وقد تتجلى هذه العوامل السببية من خلال سلوك الأفراد، وبيروقراطيات معينة، والمنظمات الدولية، وكذلك الدول. أما التوجه الواقعي البنيوي فهو أكثر حذراً؛ إن الحالة النموذجية أو القياسية للمنظور الواقعي لا تشمل الأنظمة الدولية؛ تنشأ الأنظمة فقط في ظل ظروف مقيدة تتميز بفشل اتخاذ القرار الفردي لتأمين النتائج المرجوة، إن المتغيرات السببية الأساسية التي تؤدي إلى إنشاء الأنظمة هي القوة والمصلحة، الجهات الفاعلة الأساسية هي الدول. ***

ترفض [التوجهات الهيكلية المعدلة] التحليل الهيكلي الضيق الذي يفترض وجود علاقة مباشرة بين التغيرات في المتغيرات السببية الأساسية والسلوك والنتائج ذات الصلة، وتنكر فائدة مفهوم النظام *** ومع ذلك، فإن القيود النموذجية الأساسية لهذه التحليلات مماثلة لتلك التي تطبقها الحجج الهيكلية التقليدية- الافتراضات التحليلية الأساسية هي نفسها- إن الحجج التي تتعامل مع الأنظمة كمتغيرات متداخلة، وتعتبر مصالح الدولة وسلطتها كمتغيرات سببية أساسية، تقع بشكل لا لبس فيه ضمن النموذج الواقعي البنيوي، ويحدث الابتعاد الأكثر خطورة عن الاستدلال البنيوي عندما يُنظَر إلى الأنظمة باعتبارها متغيرات مستقلة لا تؤثر بشكل مستقل على السلوك والنتائج ذات الصلة فحسب، بل وأيضاً على المتغيرات السببية الأساسية التي أدت إلى إنشائها في المقام الأول. ***

-معيار السلامة الإقليمية: دولي الحدود واستخدام القوة

في أواخر القرن العشرين العديد من علماء العلاقات الدولية، علق المراقبون على انخفاض أهمية الحدود الإقليمية بين الدول لمجموعة متنوعة من الأنشطة الوطنية وعبر الوطنية في الوقت نفسه، حدث شيء بالغ الأهمية في العلاقات الدولية يثير تساؤلات بشأن الأحكام المتعلقة بتناقص أهمية الحدود: الاحترام المتزايد للحظر الذي ينص على عدم استخدام القوة لتغيير الحدود بين الدول - ما يشار إليه هنا بمعيار السلامة

الإقليمية. إن تطوير قاعدة تتعلق باحترام إقليمية الدول له أهمية خاصة لأن الباحثين أثبتوا أن النزاعات الإقليمية كانت السبب الرئيسي للتنافسات المستمرة بين الدول، وتكرار الحرب، وكثافة الحرب، وبعد مراجعة الدراسات حول العلاقات بين الدول الحروب، كتب الباحث جون فاسكويز أنه «من بين جميع القضايا التي يمكن منطقيًا خوض الحروب بشأنها، يبدو أن القضايا الإقليمية هي القضايا المرتبطة بالحروب في أغلب الأحيان، قليل من الحروب بين الدول يتم خوضها دون التورط في أي قضية إقليمية بطريقة أو بأخرى.

إن الحدود الدولية من القرن السابع عشر إلى أوائل القرن العشرين لم تكشف الحياة السياسية دائمًا عن نظام محدد بوضوح للحدود الدولية، لم يكن لعالم العصور الوسطى حدود دولية كما نفهمها اليوم؛وكانت السلطة على المساحات الإقليمية متداخلة ومتغيرة، تضمن التغيير السياسي من العصور الوسطى إلى العالم الحديث بناء دولة إقليمية محددة تتمتع بسلطة حصرية على مجالها، وحتى عند ذلك، لم تظهر الحدود الوطنية التي تم مسحها بدقة إلا في القرن الثامن عشر، وعلى حد تعبير هيدلي بول، ظهرت ممارسة إنشاء الحدود الدولية في القرن الثامن عشر باعتبارها «قاعدة أساسية للتعايش» غالبًا ما يرجع تاريخ ميلاد النظام الحديث بين الدول إلى صلح وستفاليا عام 1648، على الرغم من ظهور السمات الرئيسية للنظام تدريجيًا وتقلب قوتها قبل عام 1648 وبعده. في البداية، تم تعريف شرعية الحدود بين الدول من خلال مصطلحات الأسر الحاكمة: أراضي الدول كانت ملكية حصرية للعائلات الحاكمة، وكان لها الحق المطلق في حكم أراضيها. لكن هذا النظام الدولي لم يعكس أي حق مطلق في منطقة معينة يمكن أن تنتقل بشكل شرعي عن طريق الميراث، والزواج، والحرب، والتعويض، والشراء، وفي هذه السنوات الأولى، كان النظام الويستفالي هو العامل الرئيسي الذي يحدد الأمن والثروة للدول، وبالتالي كانت حماية الأراضي والاستحواذ عليها هي الدوافع الأساسية للسياسة الخارجية، في الواقع، كانت معظم الحروب تتعلق بالاستيلاء على الأراضي،

وأدت معظم هذه الحروب إلى تبادل الأراضي؛ واستمرت هذه الممارسة حتى منتصف القرن وقد انعكست هذه الممارسات في القاعدة القانونية المتعلقة بشرعية الفتح، وعلى حد تعبير عالمة القانون الدولي البارزة لاسا أوبنهايم التي كتبت في عام 1905، "طالما كان قانون الأمم موجودًا، فقد اعترفت الدول وكذلك الغالبية العظمى من الكتاب بالاستعباد كطريقة للاستيلاء على الأراضي" في القرون الأولى من النظام الويستفالي، كان سكان الدول الحديثة المبكرة غالبًا متنوعين ثقافيًا وغير منظمين سياسيًا، لم يتم التعرف على العديد من الأشخاص بشكل جماعي من خلال حدود الدولة التي كانت تتحرك ذهابًا وإيابًا دون إيلاء الكثير من الاهتمام لهم كانت ممارسة رسم الحدود مع تجاهل الأشخاص الذين يعيشون في المناطق .

امتدت الفكرة من أوروبا إلى بقية العالم خلال عصر الاستعمار الغربي من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر وقد تم تنفيذ ذلك في كثير من الأحيان مع القليل من الاهتمام بالطابع الثقافي والعرقي

للشعوب الأصلية في العالم غير الأوروبي. ومع ذلك، فإن الحدود التي تم رسمها وفرضها في البداية من قبل الإمبرياليين الغربيين هي التي أصبحت فيما بعد المرجع المقبول للتعبير عن المطالب المناهضة للاستعمار من أجل تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، كان القرن التاسع عشر، بالطبع، عصر القومية، التي حفزتها النزعة القومية الثورة الفرنسية ودعم نابليون للسيادة الشعبية وتقرير المصير الوطني،و بدأت هذه التيارات الفكرية في تغيير آراء الناس فيما يتعلق بشرعية الفتوحات الإقليمية، «منذ منتصف القرن التاسع عشر، كان تيار الرأي، متأثرًا بالإيمان المتزايد بحق تقرير المصير الوطني، يتحرك ضد شرعية الضم خارج النطاق الاستعماري، عندما يتم تنفيذه دون موافقة السكان» وأشار الباحث كورمان إلى هذا التغيير في المواقف باعتباره بداية "تغيير مهم في المناخ الأخلاقي للعلاقات الدولية". لكن هذا المناخ الأخلاقي، بتوجهه الديمقراطي الواضح، كان له آثار متضاربة على استقرار الحدود فمن ناحية، دعمت القومية المبدأ القائل بأن الأرض تنتمي إلى مجموعة قومية وأنه من الخطأ أخذ الأرض من أمة ما، ومن ناحية أخرى، القومية

قدمت أسسًا لتجمع قومي في دولة واحدة يحاول الانفصال لتشكيل دولة مستقلة أو الاتحاد مع مواطنيه العرقيين الذين يعيشون في دول أخرى، في الواقع، كان للقومية تأثير أكثر تدميرًا على العلاقات الدولية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كما شهدنا في الحروب التي أحاطت بتوحيد الشعبين الألماني والإيطالي وفي تقسيم آل هابسبورج وهوهنزولرن والعثمانيين؛ كانت هناك ثلاث قضايا إقليمية مترابطة أثناء الحرب العالمية الأولى وفي نهايتها، وهي ما إذا كان ينبغي للدول المنتصرة أن تكون قادرة على انتزاع الأراضي من المهزومين، وما إذا كان ينبغي للدول أن تلزم نفسها باحترام السلامة الإقليمية للدول الأخرى، وما إذا كان تقرير المصير الوطني ينبغي أن يكون له الأسبقية على احترام حدود الدولة القائمة في تشكيل النظام الإقليمي. فيما يتعلق بالمسألة الأولى، في السنوات الأولى من الحرب العالمية الأولى، كانت الدول الكبرى لا تزال تدعم حق الدول المنتصرة في تحقيق مكاسب إقليمية، وقد انعكس هذا في معاهداتها السرية المتعلقة بالتبادل الإقليمي في نهاية الحرب، وقد تغير هذا المنظور بشكل كبير بعد دخول الولايات المتحدة الحرب، والثورة الروسية في عام 1917، والضغط الشعبي ضد ضم الأراضي في بعض البلدان وفي تسوية فرساي عام 1919، لم تحصل الدول المنتصرة إلا على تنازلات إقليمية صغيرة.

في أوروبا، على الرغم من أنهم حققوا بعض المكاسب المهمة من خلال تقسيم مستعمرات القوى المهزومة. ومع ذلك، تم إعلان هذه المستعمرات منتدبة على مستوى العصبة، وكانت القوى الاستعمارية الجديدة ملزمة ضمنيًا بإعداد الشعوب المستعمرة للحكم الذاتي - خاصة في حالة الأراضي التركية السابقة *** فيما يتعلق بالمسألة الثانية، الالتزام بالاحترام السلامة الإقليمية لجميع الدول، كان الرئيس وودرو ويلسون التوجه الأبرز ؛ تحدثت "النقطة الرابعة عشرة" الشهيرة عن "مواثيق محددة لغرض توفير ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الكبرى والصغيرة على حد سواء" وقد اتخذ مثل هذا الاقتراح الثوري شكل المادة 10 من عصبة الأمم ميثاق الأمم، الذي شكلت موافقته بداية الدعم الرسمي

من جانب الدول لمعيار السلامة الإقليمية؛ وجاء في نصها: "يتعهد أعضاء العصبة باحترام والحفاظ على سلامة الأراضي والاستقلال السياسي الحالي لجميع أعضاء العصبة ضد أي عدوان خارجي".

فيما يتعلق بالسؤال الثالث حول الثقل الذي ينبغي إعطاؤه لحق تقرير المصير الوطني في إعادة رسم الحدود الدولية، كان من الواضح أنه كان هناك توتر داخل الحكومات الديمقراطية بين أنصار تقرير المصير الوطني واحترام الحدود القائمة؛ وحتى الرئيس ويلسون، الذي كان يُنظر إليه على أنه زعيم قضية تقرير المصير الوطني، وقف بشكل أساسي إلى جانب احترام السلامة الإقليمية. لم يُذكر حق تقرير المصير الوطني للأمم العرقية في العهد، وفي مؤتمر فرساي، تم تطبيق حق تقرير المصير للأمم العرقية فقط على بعض أراضي الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى، حصلت الدول القانونية على دعم كبير في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، في أعقاب التسويات السلمية للحرب العالمية الأولى، تم دعم مبدأ السلامة الإقليمية في العديد من الإعلانات والمعاهدات المتعددة الأطراف من المؤكد أن المعاهدة العامة للتخلي عن الحرب لعام 1928 (المعروفة باسم ميثاق كيلوج-برياند) تضمنت دعمًا للحظر ضد الاعتداءات الإقليمية، على الرغم من أنها لم تركز بشكل صريح على التوسعة الإقليمية ثم تم دعم هذه القاعدة بشكل مباشر من خلال دعم العصبة لمبدأ ستيمسون في عام [7] 1931؛ أدى نزاع بالقرب من مدينة موكدين الصينية (شنيانغ) إلى تسريع الأحداث التي أدت إلى الغزو الياباني لمنشوريا. ردًا على ذلك، أصدر وزير الخارجية الأمريكي هنري ستيمسون ما أصبح يعرف باسم مبدأ ستيمسون، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة لن تعترف بأي اتفاقيات بين اليابانيين والصينيين تحد من حرية التعامل التجاري في المنطقة.

-تطور قاعدة وحدة الأراضي منذ عام 1945 (التطورات القانونية والتصريحية العامة)

كما ذكرنا، أكد ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 على التزام الدول بعدم استخدام القوة لتغيير حدود الدول، وقد أثر هذا الاحترام نفسه لحدود الكيانات القانونية على نهج الأمم المتحدة في إنهاء الاستعمار، أصبحت الأراضي الاستعمارية، والتي كانت غالبًا مصطنعة من حيث تحديد حدود الأمم العرقية، الإطار المرجعي *** للاستجابة لمطالبات تقرير المصير والاستقلال السياسي؛ أوضح إعلان الأمم المتحدة لعام 1960 بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأن المستعمرات القائمة، وليس المجموعات العرقية، هي التي كانت مؤهلة للاستقلال، وفيما يتعلق بـ "الشعوب التابعة"، فقد نص على "ضرورة احترام سلامة أراضيها الوطنية"، ثم أعلن أن "أي محاولة تهدف إلى التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية أو السلامة الإقليمية لبلد ما هي أمر محظور"، وتتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي عام 1970، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على معيار مماثل ببيان في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ومن الواضح أنه لا يوجد أي غموض حول ما إذا كانت إعلانات الأمم

---

[7] -

المتحدة الرئيسية هذه تدعم احترام السلامة الإقليمية للدول القانونية والمستعمرات القائمة. وعلى حد تعبير مايكل بارنيت ومارثا فينيمور، فإن «الأمم المتحدة شجعت قبول مبدأ السيادة باعتبارها وحدة إقليمية من خلال القرارات، وأجهزة المراقبة، واللجان، وحادثة حفظ السلام الشهيرة في الكونغو في الستينيات».

.....